التمويل الإسلامي في المصارف التجارية الليبية ودوره في تعزيز الشمول المالي

(دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت).

Islamic Finance in Libyan Commercial Banks and its Role in Promoting Financial Inclusion

(A Field Study of Commercial Banks Operating in Sirte).

✍اسم ولقب المؤلف: عليا الغناي حسن.

الدرجة العلمية والوظيفة: محاضر مساعد، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة سرت.

البريد الإلكتروني: olya.hassan@su.edu.ly

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعزز دمج مختلف شرائح المجتمع في النظام المالي كأداة لتحسين مستوى معيشتهم، لإثراء الإطار النظري للدراسة تم التركيز على مفهوم تطور التمويل الإسلامي وخصائصه أهمية الشمول المالي ومؤشرات قياسه، وأما في الإطار التحليلي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور التمويل الإسلامي ومدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي وذلك باستخدام أداة جمع البيانات الاستبانة وزعت على عينة عمدية من عملاء المصارف التجارية في مدينة سرت وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل هذه البيانات بالاستعانة ببرنامج تحليل الإحصائي SPSS"" وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها وجود تأثير إيجابي وقوي للتمويل الإسلامي على جميع أبعاد الشمول المالي "الجودة، الاستخدام، والوصول"، يسهم التمويل الإسلامي بفعالية في تعزيز جودة الخدمات المصرفية وتمكين العملاء من

استخدامها، و تسهيل الوصول إليها، خاصة للفئات المستبعدة ماليا أوصت الدراسة بضرورة تكثيف حملات التوعية والتثقيف المالي حول المنتجات الإسلامية، والاستمرار في تبسيط الإجراءات المتعلقة بكافة المنتجات لضمان شمول مالي أوسع وأكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، المصارف التجارية، أبعاد الشمول المالي.

Research summary:

This study seeks to examine the crucial role of Islamic finance in advancing financial inclusion by offering Sharia-compliant financial products and services that promote the integration of various segments of society into the financial system, thereby improving their standard of living. To strengthen the theoretical framework, the study focused on the evolution, characteristics, and concept of Islamic finance, as well as the significance of financial inclusion and the indicators used to measure it, Within the analytical framework, a descriptive and analytical methodology was adopted to explore the role of Islamic finance and assess its contribution to enhancing financial inclusion. Data were collected through a questionnaire distributed to a purposive sample of clients from commercial banks in the city of Sirt. The collected data were analyzed using appropriate statistical methods through the SPSS program, The findings revealed a strong and positive relationship between Islamic finance and all dimensions of financial inclusion—namely quality, usage, and accessibility. Islamic finance plays an effective role in improving the quality of banking services, enabling clients to utilize them, and facilitating access, particularly for financially marginalized groups, The study recommended increasing public awareness and financial education campaigns about Islamic financial products and further simplifying the procedures associated with these products to achieve broader and more effective financial inclusion.

Keywords: Islamic finance, financial inclusion, commercial banks, dimensions of financial inclusion .

المقدمة

شهد القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً نحو التمويل الإسلامي استجابةً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وسعياً لتقديم خدمات مالية تتسم بالابتكار والتنوع، ويأتي هذا التوجه في إطار الجهود المبذولة استجابة مباشرة لتوصيات الاستبيان العالمي للمصرفي الإسلامي لعام 2018، والذي شدد على أهمية تحسين التجربة المصرفية للعملاء الاهتمام بالزبائن ومعاملتهم بجودة الخدمات والمنتجات المقدمة لتحقيق شمول مالي حقيقي يُسهم في دمج الفئات المستبعدة مالياً ضمن النظام المالي الرسمي، ويعزز من وعي الأفراد بالمنتجات المالية المتاحة. **(التميمي، 2021، ص. 21)**

تبرز أهمية التمويل الإسلامي كأداة فعالة يمكن أن تعتمدها المصارف الليبية لتعزيز الشمول المالي، حيث يُقدم خدمات مالية عالية الجودة للزبائن، ويُضمن الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة لديها **(إسماعيل، 2020، ص. 110)** وتكون قائمة على مبادئ الشريعة التي تتسم بالسلامة والمرونة، مما يزيد من قبولها لدى الفئات المتحفظة ويُسهم في دمجها ضمن النظام المالي الرسمي. **(ياس، 2022، ص. 42).**

إن هذه العوامل الاجتماعية والثقافية تشكل حاجزا فعليًا أمام توسيع قاعدة الخدمات المالية، ما يرتبط بالعادات والتقاليد والمفاهيم الثقافية، والتي تُعد من أهم العوائق التي تحد من وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع، مما يستدعي دراسة هذه الموانع بدقة، وتوظيف التكنولوجيا والابتكار المالي للتغلب عليها (القزاز، 2018، ص. 8) بالإضافة إلى التدخلات الحكومية وسلطات الإشراف التي قد تعيق استقلالية المصارف وتؤثر على فعاليتها **(القزاز، 2018؛ قانة، 2018).**

مشكلة الدراسة:

رغم تزايد اهتمام المصارف التجارية بتقديم صيغ للتمويل الإسلامي، تواجه هذه المصارف اليوم تحدياً كبيراً أبرزها التدخلات المباشرة من أطراف فاعلة داخل الحكومات وسلطات

الإشراف، والتي تعيق استقلاليتها وتؤثر على فعاليتها **(قانة، 2018، ص. 142)** وقلة الكفاءات المؤهلة، ونقص الوعي بخدمات التمويل الإسلامي وعدم مرونة الأطر التنظيمية والتشريعية، ويبرز هذا التحدي في وقت يتزايد فيه الاهتمام العالمي بالشمول المالي، بهدف تمكين الفئات الفقيرة ودمج الفئات المستبعدة من الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في ظل التوسع السريع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، التي تهدف أساساً إلى تعزز الشمول المالي وبناءً عليه، يمكن عرض إشكالية الدراسة كالتالي:

ما دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لعملاء المصارف التجارية في مدينة سرت؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور التمويل الإسلامي في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية؟
- ما دور التمويل الإسلامي في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية؟
- ما دور التمويل الإسلامي في تمكين استخدام الخدمات المالية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية؟

أهمية الدراسة:

- تساهم الدراسة بيان دور وأهمية صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.
- توسيع المعرفة النظرية والتطبيقية حول دور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الخدمات المالية.
- زيادة الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية لجذب الفئات المستبعدة مالياً، وتعزيز كفاءة النظام المالي.
- تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي، وقياس مدى مساهمته في تحسين جودة الخدمات المصرفية.

الدراسات السابقة: اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البحوث السابقة التي تناولت العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، ومن أبرزها:

دراسة حنان، الطاوس،2021:

بعنوان" دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي – دراسة على عينة من متعاملي مصرف البركة ومصرف السلام بالجزائر"هدفت الدراسة إلى التعرف على التمويل الإسلامي باعتباره أحد البدائل الممكنة لتوسيع نطاق الشمول المالي، من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ومؤسساته، عبر استخدام أدوات تمويل متنوعة ومبتكرة، تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، كما سعت إلى إبراز دور أدوات التمويل التكافلي في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والتكامل مع أدوات تقاسم المخاطر، بهدف خدمة الشرائح ذات الدخل المنخفض، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، واستخدمت أدوات متعددة لجمع البيانات، كان أبرزها الاستبيان، إضافة إلى تطبيق أساليب إحصائية واستدلالية مناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يُعد من الآليات الفعالة في تسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، خصوصًا لدى الفئات المستبعدة طوعًا لأسباب دينية أو ثقافية، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: ضرورة تعزيز التثقيف المالي، ومواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المالية.

شحادة، العتوم، 2021: بعنوان" التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي"

تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الإسلامي الرقمي، وبيان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم بجمع البيانات ثم تحليلها وتقييمها في إطار علاقتها بموضوع الدراسة ،وقد توصلت الدراسة إلى أن للتمويل الرقمي أهمية كبيرة في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز وصول الأفراد المستبعدين مالياً، وتمكينهم من استخدام هذه الخدمات، كما أكدت أن التنمية رحلة طويلة، إلا أن التمويل الرقمي والشمول المالي يشكلان حافزا لتحقيقها، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات للمؤسسات المالية

الإسلامية، من أهمها ضرورة ابتكار منتجات تمويلية إسلامية وخدمات تراعي قدرات شرائح المجتمع المختلفة، وتكون مناسبة من حيث التكلفة.

دراسة الجويني، قندور2021:

بعنوان: تحليل استجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي (2011-2019)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استجابة الشمول المالي للتطورات في التمويل الإسلامي في ست عشرة دولة عربية خلال تسعة سنوات، وذلك بالاعتماد على منهجية قياسية استخدمت نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، اعتمدت الدراسة على مؤشرين للشمول المالي هما: عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الفروع المصرفية، إلى جانب مؤشرات أخرى مثل مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت النتائج أن مؤشر الشمول المالي، المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي، يستجيب بشكل طردي لكل من التمويل الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، في المقابل، لم يُظهر مؤشر الشمول المالي المقاس بعدد الفروع المصرفية استجابة مماثلة للتمويل الإسلامي أو الائتمان المحلي، بينما كان لنصيب الفرد من الناتج المحلي أثر معنوي موجب ،وأوصت الدراسة بضرورة دعم القطاع المالي الإسلامي وتطويره ليكون أكثر فعالية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.

دراسة صوالحي (2023):

بعنوان "تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل الرقمي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال التركيز على الأسس والمبادئ الشرعية التي تنظّم هذا النوع من التمويل، وذلك عبر دراسة تجربة ماليزيا كنموذج تطبيقي اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى بيانات ثانوية، ومقابلات مع خبراء، إلى جانب تحليل السياسات التنظيمية المتبعة في القطاع المالي الرقمي بماليزيا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وسعت إلى استكشاف مدى توافق الشمول المالي مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما من حيث رواج المال وتحقيق العدل، وتوصلت الدراسة أن المجامع الفقهية والهيئات الشرعية تعتبر أن أهداف الشمول المالي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، بشرط الالتزام

بأحكام العقود ومقاصدها، خصوصًا في المسائل المستجدة مثل العقود الذكية والعملات المشفرة اللامركزية، التي لم تُصدر بشأنها فتاوى مجمعية واضحة بعد وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات تقويمية لتجارب المؤسسات المالية الإسلامية في مجال الشمول المالي الرقمي، واعتماد أسس دولية خاصة به، بإشراف مجمع الفقه الإسلامي بجدة، مع وضع أطر عامة ومؤشرات أداء تتولاها جهات متخصصة إلى جانب إطلاق برامج توعية وتدريب مالي رقمي .

دراسة فؤاد، ياسمينة، (2023):

بعنوان "دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة"2014- 2021"هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة تُلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) عبر برنامج (EViews 12)، وذلك على عينة مكونة من (13) دولة إسلامية خلال الفترة (2014-2021) وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تلعب دوراً فعالاً في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين وتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف التقليدية بتعاليم الشريعة الإسلامية لتحقيق الكفاءة في الشمول المالي، وتوظيف الأموال غير المستغلة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تبني التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المصرفية بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية بعيداً عن الربا والمعاملات المحرمة.

دراسة أبو سنينة، زائد (2024):

بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي – دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين"تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل الإسلامي كأداة لتعزيز الشمول المالي، من خلال استقطاب شرائح مجتمعية متنوعة باختلاف مستوياتها المالية والمعيشية، وذلك عبر استخدام أدوات مالية مبتكرة وصيغ تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تسهم في تحقيق التوازن في توزيع الثروة، وتستهدف الفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، كما

تم تحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) وقد خلصت النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يُعد من الآليات الفعالة في توفير المنتجات والخدمات المالية، وتحسين إمكانية الوصول إليها وجودتها واستخدامها. توصلت الدراسة وجود دور ملموس للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لدى عملاء مصرف اليقين.

2025، Noh،Mohamad،Abdulrhman:

بعنوان "دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة في ليبيا"، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التمويل الإسلامي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على أدوات التمويل مثل المرابحة، المضاربة، والمشاركة. ومن خلال مراجعة الأدبيات المحلية والعالمية، تسلط الدراسة الضوء على الفعالية النظرية والعملية لهذه الأدوات في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الشمول المالي، لا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف في الضمانات المالية والبنية التحتية القانونية، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يشكّل بديلاً مستداماً ومرناً للنظام المالي التقليدي، ويُوفر حلولاً مبتكرة تقوم على مبادئ المشاركة وتقاسم الأرباح، مما يجعله ملائماً لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك، تبرز تحديات تنظيمية وإدارية في ليبيا تعيق التطبيق الفعّال لهذا النوع من التمويل، مما يستدعي إجراء إصلاحات تنظيمية ودراسات تجريبية لتقييم أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمشاريع المستهدفة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تعزيز الأطر القانونية والتدريبية التي تمكّن المصارف الإسلامية من أداء دورها التنموي بكفاءة، بما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

- ما يميز درستنا الحالية عن الدراسات السابقة:

أولًا، تتناول الدراسة ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي: جودة الخدمات، سهولة الوصول، وتمكين الاستخدام، وهو ما يجعلها أكثر شمولًا وتكاملًا من الدراسات السابقة فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على جوانب محددة من العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، التي ركزت على بعد واحد أو جانب جزئي من الشمول المالي تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب تجعلها إضافة نوعية في حقل الدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي والشمول المالي.

ثانيًا، تسعى الدراسة إلى توسيع النطاق المؤسسي والمكاني من خلال دراسة عملاء عدة مصارف تجارية داخل مدينة سرت، مما يمنح نتائجها درجة أعلى من العمومية.

أهداف الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور وأهمية التمويل الإسلامي، ومدى فاعليته في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة الأسس النظرية والتطبيقية ذات الصلة.
- تحليل وتقييم مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تحسين جودة الخدمات المصرفية.
- قياس مدى فاعلية التمويل الإسلامي في تمكين استخدام الخدمات المالية المقدمة.
- تحليل مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.
- اقتراح آليات وتوصيات عملية لتعزيز دور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل الفئات المستبعدة ماليًا وذوي الدخل المحدود في مدينة سرت.
- **فرضيات الدراسة:** بناء على ما ورد في المقدمة، وعلى ضوء الإشكالية المطروحة وبالاستفادة من دراسة رمضان عبد الوهاب أبو سنينة ومحمد عقيل زائد (2024) ودراسة دريد حنان والغريب الطاووس (2021) التي تناولت دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة:

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لعملاء المصارف التجارية.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تعزيز جودة الخدمات المصرفية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية، وهو ما تدعمه نتائج دراسة " أبو سنينة، زائد " (2024) التي أظهرت وجود تحسن ملموس في جودة الخدمات المرتبطة بالتمويل الإسلامي.

- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات المالية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية.
- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تمكين استخدام الخدمات المالية المقدَّمة لعملاء المصارف التجارية.

منهجية الدراسة

منهج البحث العلمي المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع التمويل الإسلامي في المصارف التجارية بمدينة سرت، وتحليل مدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي كما تم الاستعانة في بناء الإطار النظري للدراسة بمجموعة من المراجع العلمية الموثوقة، شملت كتباً أكاديمية، ودوريات علمية محكّمة، وأبحاث منشورة ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

بيئة الدراسة: تتمثل في قطاع المصارف التجارية داخل نطاق مدينة سرت.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في أربع مصارف تجارية، وهي: المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة (الرئيس)، مصرف الوحدة فرع الوكالة.

عينة الدراسة: عينة من عملاء المصارف التجارية المستهدفة للدراسة، وتشمل (425) فرداً باعتبارهم الفئة المستهدفة لمعرفة آرائهم.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

الإطار النظري للدراسة

التمويل الإسلامي:

1.1 ماهية التمويل الإسلامي:

إن الاعتماد المتزايد على صيغ التمويل الإسلامي أسهم بشكل فعّال في دعم صناعة التمويل الإسلامي، بوصفها صناعة حديثة نسبياً، شهد هذا القطاع توسعاً ملحوظاً عالمياً، مقدماً حلولاً تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات واسعة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، يأتي هذا

في ظل تراجع نسبي لدور الصيرفة التقليدية وعجزها عن تلبية جميع المتطلبات التمويلية **(الشمري، 2022، ص 159).**

على الرغم من الحداثة لتجربة المصارف الإسلامية مقارنةً بالتاريخ العريق للمصارف التقليدية، فقد أثبتت هذه المصارف قدرتها على فرض نفسها كنموذج مصرفي منافس، فقد دفعها التحدي الذي تفرضه المصارف التقليدية، بما تملكه من خبرات وتجارب متراكمة، إلى تطوير قدراتها وتعزيز خبراتها بشكل مستمر، هذا التحدي حفزها أيضًا على البحث عن أدوات تمويلية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، متجنبة الربا أدت هذه الجهود إلى مضاعفة أنشطتها وتمكنت من الاستحواذ على حصة متزايدة من أسواق التمويل والاستثمار إن التطور المستمر في أدوات ومصادر التمويل الإسلامية، وسعي هذه المصارف إلى تنويع منتجاتها التمويلية، ساهما بشكل فعال في جذب المزيد من الزبائن **(الأفندي، 2020، ص 194)** لا شك أن التنافس النزيه بين هذين النظامين سيساهم في تلبية احتياجات الناس وتقديم الخدمات بطريقة سهلة للمتعاملين من مختلف الفئات. والأهم من ذلك، سيسهل هذا التنافس وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر تهميشًا، مما يعزز بشكل كبير الشمول المالي **(الشمري، 2022، ص 92)**

2.1 تطور ظهور التمويل الإسلامي:

نشأة وتطور التمويل الإسلامي: من الفكرة إلى العالمية

تعود نشأة التمويل الإسلامي إلى بدايات القرن العشرين، كاستجابة فكرية للحاجة المتزايدة لأدوات تمويلية جديدة، مدفوعة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وتوسع الأنشطة الاقتصادية **(إبراهيم والمبروك، 2025، ص 94).**

وقد بدأت أولى خطوات التطبيق العملي لهذا المفهوم في ستينيات القرن الماضي، حيث أسس الدكتور أحمد النجار بتأسيس مصارف الادخار المحلية التي اعتُبرت أول تطبيق فعلي للمبادئ المصرفية الإسلامية، كما شهدت تلك الفترة إنشاء صندوق ادخار الحج في ماليزيا لإدارة أموال الحجاج وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية **(محمد، إبراهيم،2025، ص93).**

وفي السبعينيات ظهرت أبعاد جديدة وتطور مفهوم التمويل الإسلامي ليشمل الاعتبارات الاجتماعية، حيث أدخلت مفاهيم كالعائد والتكلفة الاجتماعية للمشروعات وتم تأسيس أول مصرف إسلامي في بريطانيا مرخص في دولة غير إسلامية يعمل وفق الشريعة عام

"2004"، مما أسهم في ترسيخ أسس الصناعة المصرفية الإسلامية الحديثة مما شكل نقطة تحول مهمة في الانتشار العالمي للتمويل الإسلامي، إلى جانب إطلاق مؤشر داو جونز الإسلامي لقياس أداء الشركات المتوافقة مع الشريعة في الأسواق الدولية **(إبراهيم، محمد، 2024، ص 96)**.

ساهمت هذه التطورات في تعزيز مكانة التمويل الإسلامي، وكشفت عن قصور النظام التقليدي القائم على الفائدة، مما زاد من الإقبال على البدائل الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة **(الشمري، 2022، ص 7)**.

3.1 خصائص التمويل الإسلامي:

يمتاز التمويل الإسلامي بمرونة وقدرة عالية على تلبية مختلف احتياجات السوق، وذلك بفضل المفهوم الواسع للمال في الإسلام الذي يمنحه تنوعاً وثراءً في الصيغ والآليات، تنبع خصائص التمويل الإسلامي من كونه مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، حيث يتأسس على استقرار أحكام البيع والمشاركات بأنواعها نوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي **(العمدوني، 2025، ص 109)**:

1. يتميز التمويل الإسلامي بكونه مبنيًا على مبدأ تحمل المخاطر واقتسامها هذا يعني أن ربح الممول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بملكيته للأصل أو بتحمله للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في التمويل بالإجارة: يستحق المؤجر كامل الأجرة مقابل تمليكه منفعة العين المؤجرة، مقابل تمليك المستأجر منفعتها أما في البيع الآجل كالمرابحة للآمر بالشراء: يستحق البائع زيادة في الثمن لأنه يملك السلعة ويتحمل مخاطر حيازتها قبل بيعها "مقابل ملكية السلعة وزيادة الثمن مقابل الأجل"، في التمويل بالمشاركة سواء كانت مشاركة أرباح وخسائر أو مشاركة إنتاج يكون الربح "هنا مقابل المساهمة في رأس المال وتحمل مخاطر الاستثمار المشترك". (فاطمة الزهراء، محمد، **2016، ص 221**).
2. الارتباط بالسوق الحقيقي: يتميز التمويل الإسلامي بارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي هذا يعني أنه يركز على السوق الذي تُنتَج فيه السلع وتُقدَّم فيه الخدمات ويُمارَس فيه

التبادل الحقيقي، سواء عبر الاستثمار أو الإنفاق المباشر في الأنشطة الاقتصادية **(Gültekin, Ibrahim، 2011، ص 67).**

3. اجتناب التعامل بالربا: تستند هذه الخاصية الجوهرية للتمويل الإسلامي إلى قاعدة شرعية صريحة تُحرِّم الربا بجميع صوره، وبالتالي تُحرِّم التعامل به. استنادًا إلى قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، هذا المبدأ هو أحد أهم الفروقات بين النظام المالي الإسلامي والأنظمة المالية التقليدية.
4. مبدأ إنظار المعسر: منح مهلة للمتعثرين عن السداد من السياسات الأساسية في التمويل الإسلامي، ويعتبر أداة احترازية وفعالة للتخفيف من تداعيات الأزمات الاقتصادية، يهدف هذا المبدأ إلى تقديم الدعم التمويلي للغارمين، ومنحهم فرصة إضافية لتسوية التزاماتهم، مما يسهم بشكل مباشر في تجنب تفاقم حالة الركود الاقتصادي **(العمدوني، 2025، ص 115).**
5. دراسة التدفقات النقدية للمشروع: ضمان السداد تعتمد قرارات التمويل الإسلامي بشكل كبير على دراسة وتحليل دقيق للتدفقات النقدية للمشروع. والتأكد من أن التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع تكون كافية لتغطية وسداد جميع الالتزامات المالية المترتبة عليه.
6. القرار في التمويل الإسلامي يقوم على ركنين الركن المعنوي ويتمثل في سمعة العميل وأخلاقياته والركن المادي يتمثل في دراسة جدوى وكفاءة الإدارة. **(محمد، إبرهيم،2025، ص102)**

4.1 صيغ التمويل الإسلامي:

أولا: صيغ التمويل بعقود المشاركة:

التمويل بالمشاركة هو إحدى صيغ التمويل الإسلامي التي يقوم فيها المصرف بتقديم رأس المال للزبون بنسبة متساوية، سواء كان ذلك لإنشاء مشروع جديد أو للمساهمة في مشروع

قائم. في هذه الصيغة، تنتقل الملكية ليصبح كل من المصرف والزبون مالكًا لحصة ثابتة في رأس مال المشروع، ما يميز التمويل بالمشاركة هو أنه لا يشترط تقديم ضمانات أو رهونات عقارية إلا في حالات نادرة جدًا. يكفي أن يوافق الشريك (الزبون) على دخول المصرف شريكًا معه أن مصالح الطرفين تصبح مرتبطة ببعضها البعض، مما يدفع كلاهما إلى الحرص على نجاح المشروع وتحقيق الأرباح **(العمدوني، 2025، ص. 149)**.

أ- **التمويل بالمضاربة:**

هي عقد شراكة مال وجهد تعود تسمية "المضاربة" إلى مفهوم "الضرب في الأرض" طلبًا للرزق، كما ورد في قوله تعالى: "وآخرون يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" **(سورة المزمل، الآية 20)**.

تُعد المضاربة شراكة تمويلية بين المصرف والعميل. يقوم المصرف بدور رب المال بتقديم التمويل اللازم، بينما يتولى العميل أو المضارب العمل والتصرف في هذا المال بهدف تحقيق الأرباح.

يتم الاتفاق بين الطرفين على نسبة محددة ومعلومة من الربح لكل منهما أما بالنسبة للخسائر، فيتحملها صاحب المال (المصرف) وحده، ما لم تكن الخسارة ناتجة عن تعدٍ أو تقصير أو مخالفة لشروط العقد من جانب المضارب. في هذه الحالة، يخسر المضارب جهده فقط ولا يتحمل أي مسؤولية عن رأس المال **(الفخري، 2009، ص 3)**.

ب- **التمويل بالمزارعة**: وهي عقد يقوم فيه مالك الأرض بمنحها لشخص آخر ليقوم بزراعتها، على أن يتم اقتسام الناتج الزراعي بين الطرفين وفق نسبة متفق عليها مسبقًا، يُمثّل الطرف الأول (مالك الأرض) الجهة الممولة، بينما يُعد الطرف الثاني (الزارع) الباحث عن مصدر تمويل للعملية الزراعية وتندرج هذه الصيغة ضمن صيغ التمويل التشاركي التي تعتمد على تقاسم الربح والنتاج بدلاً من الفائدة. **(فخري،2009، ص 21)**.

ثانيًا: **صيغ التمويل بعقود البيوع:**

أ- **التمويل بالمرابحة:** هي عقد يطلب فيه العميل من المصرف شراء سلعة معينة، ثم يبيعها المصرف للعميل بسعر يشمل تكلفة الشراء مضافًا إليها مبلغ أو نسبة ربح يتم الاتفاق عليها مسبقًا.

تختلف المرابحة كليًا عن الربا. فالمرابحة تقوم على شراء فعلي للسلعة من قبل المصرف ثم بيعها للعميل بربح معلوم، بينما يقوم الربا على إقراض المال بزيادة مشروطة، الهدف من بيع المرابحة هو توفير التمويل لشراء سلع مع تأجيل سداد الثمن على أقساط. تُعد المرابحة أقل مخاطرة مقارنة بصيغ البيع الأخرى **(يحيى، 2009، ص 40-48، 49).**

ب- **التمويل بالإجارة (الإجارة المنتهية بالتمليك)**

قيام العميل بتقديم طلبًا للمصرف لاستئجار أصل معين، يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ودفع ثمنه، ثم يؤجره للعميل ، يحدد العميل في طلبه الأصل الذي يرغب باستئجاره بالإضافة إلى مدة التأجير المقترحة، بعد دراسة المصرف للطلب والاتفاق على جميع الشروط، يتم تحديد الدفعة الأولى المستحقة وقيمة الإيجار الشهري الذي سيدفعه العميل طوال مدة العقد، بعد ذلك، يُوقع عقد إجارة بين المصرف والعميل، يتضمن وعداً من المصرف بتمليك الأصل للعميل في نهاية مدة الإيجار، إما عن طريق هبة أو بيع رمزي، وذلك وفقًا للاتفاق المسبق بين الطرفين **(نصار، 2022، ص 97).**

ت- **التمويل الاستصناع:**

يُعد عقد الاستصناع خطوة رائدة للمصارف الإسلامية، لدوره الكبير في تنشيط الحركة الاقتصادية **(المغربي، 2020، ص 39).** يُبرم هذا العقد بين طرفين، هما: الصانع والمستصنع، يتم الاتفاق على تصنيع سلعة موصوفة بالذمة، ويكون الثمن مدفوعًا إما مقدماً أو مؤجلاً حسب الاتفاق، يلتزم الصانع بصناعة السلعة وتسليمها في الموعد المحدد، إما إلى المصرف أو مباشرة إلى المستصنع عند حلول وقت التسليم **(صفاء، عدنان، 2024، ص 244).**

تكمن أهمية هذا العقد في كونه يلبي احتياجات ورغبات الأفراد والجماعات فهو يتيح لهم تصنيع السلع وسداد ثمنها لاحقاً على أقساط مؤجلة، وذلك وفقاً لقدرات المستصنع وبموافقة الصانع على ذلك **(المغربي، 2020، ص 39).**

ث- **التمويل بالسلم:**

التمويل بالسلم هو عقد بيع لشيء غير موجود حالياً "موصوف في الذمة" بثمن مقبوض في الحال، على أن يتم إنتاج هذا الشيء وتسليمه للمشتري في أجل معلوم. في هذا العقد، يُسمى المشتري "رب السلم"، والبائع "المُسلَم إليه"، والسلعة المباعة "المُسلَم فيه"، أما الثمن يسمى "رأس مال السلم".

يُعد عقد السلم وسيلة فعالة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف. فالبائع يستفيد من تعجيل الثمن، مما يمكنه من تمويل إنتاجه، بينما يستفيد المشتري من انخفاض سعر المثمن مقارنة بالشراء النقدي عند التسليم الفوري

يُستخدم عقد السلم بشكل واسع لتمويل العمليات الزراعية والحرفية ومشروعات صغار المنتجين، سواء كان التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل، وذلك استجابة لحاجات شرائح المجتمع المختلفة بالإضافة إلى تمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى **(المانع، 2021، ص 182، 177، 174).**

5.1 دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

تُعد استراتيجية الشمول المالي عنصراً أساسياً في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لا يقتصر هذا المفهوم على المتعاملين مع المصارف، بل يمتد ليشمل جميع شرائح المجتمع، بمن فيهم الأفراد غير المتعاملين مع المصارف وليس لديهم حسابات مصرفية، وقد أدى ذلك إلى زيادة تركيز العديد من الدول اهتماماً متزايداً بصياغة سياسات تُعزز الشمول المالي.

تهدف هذه السياسات إلى تمكين الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود من الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية، مما يتيح لهم فرصاً للاستثمار في مشاريعهم الصغيرة، مما يسهم في زيادة معدلات الاستهلاك ودفع عجلة الاقتصاد قدماً. **(القواسمي، 2025، ص118-122).**

2.الشمول المالي

1.2 ماهية الشمول المالي ونشأته وتطوره:

مفهوم الشمول المالي: الشمول المالي هو مبدأ يهدف إلى تعميم وصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكلفة مناسبة لجميع شرائح المجتمع، مع التركيز بشكل خاص

على الفئات الأقل دخلاً ويتعارض هذا المفهوم مع الإقصاء المالي، الذي يتم فيه استبعاد هذه الفئات من النظام المالي الرسمي. **(زهران، 2025، ص. 990).**

الشمول المالي هو مفهوم يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل الأشخاص غير المتعاملين مع المصارف، من خلال توفير الخدمات المالية لهم وإدماجهم في النظام المالي الرسمي. **(الإمام، وآخرون 2020، ص. 25)**

2.2تطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي للمرة الأولى في عام 1993 ضمن دراسة أعدها شيرادن وتافت Sherraden و Tufte حول الخدمات المالية في بريطانيا، جاء ذلك نتيجة إغلاق أحد المصارف، مما أثر سلباً على قدرة سكان المنطقة على الوصول إلى الخدمات المصرفية، بدأ استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع وأكثر دقة عام 1999 حيث تم إدراجه ضمن السياسات المالية والاجتماعية في العديد من الدول بهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وزاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أدركت المؤسسات الدولية والحكومات حينها الأهمية الكبرى لتوفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد التزمت العديد من الحكومات بتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لجميع الفئات، بما في ذلك الفقراء والمهمشين ، في عام 2013، أطلق المصرف الدولي برنامجًا عالمياً للاستفادة من الابتكار، يهدف إلى تعميم الخدمات المالية على مستوى العالم (World Bank, 2013). **(سعدوني، 2021، ص. 12-13).**

3.2 تعريف الشمول المالي:

يُعرّف المصرف الدولي الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة، بحيث تلبي هذه الخدمات احتياجاتهم المتنوعة، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وفقاً المصرف الدولي 2018، **(معتوق، وآخرون ،2021، ص. 86).**

ويعرف الشمول المالي بعدة مصطلحات حيث يسميه البعض "الاجتماع المالي" أو "التعمق المالي"، يشير هذا المفهوم إلى مدى تطور المؤسسات المصرفية وقدرتها على توفير الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع أي سهولة حصول الأفراد على الخدمات المالية لتلبية احتياجاتهم المعيشية والاقتصادية **(سعدوني، 2021، ص. 13-14).**

يُعرف الشمول المالي أيضًا بأنه تعزيز استخدام الخدمات المالية لكافة الفئات المهمشة، وبأقل التكاليف الممكنة بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم، وبشكل عادل وشفاف **(الإمام، وآخرون 2020، ص. 25)**

4.2 أهمية الشمول المالي

1. تكمن أهمية الشمول المالي في كونه يحظى باهتمام عالمي متزايد لدوره المحوري في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، توجد علاقة وثيقة بين مستويات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يساهم تعمق وانتشار الخدمات المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمعات.
2. يعمل الشمول المالي تقوية النظام المالي، مما يسهم في تنويع مصادر الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، وتشير الدراسات إلى أن الدول التي تحقق أعلى مستويات الشمول المالي تكون أقل عرضة لتقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية.
3. توسيع الشمول المالي على مستوى الأفراد يعزز قدرتهم على الاندماج في النظام المالي، ويُمكّنهم من إدارة مخاطرهم المالية والتعامل مع الصدمات الناتجة عن التغيرات الاقتصادية والمالية بشكل أفضل. **(راشد،2022، ص15)**
4. يعد الشمول المالي من الآليات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يسهم في دمج الأفراد داخل النظام المالي الرسمي، مما يؤدي إلى الحد من الفقر، وتقليص معدلات البطالة، ورفع مستويات دخل الأفراد، وهو ما ينعكس إيجابًا على نمو الناتج القومي. **(زهران، 2025، ص. 989)**

5. تعزيز حماية المستهلكين أحد الأهداف الجوهرية للشمول المالي، حيث توفر إطاراً استراتيجياته الشاملة يحمي الأفراد من الممارسات المالية غير العادلة، فغياب هذه الحماية قد يؤدي إلى تعثر الأفراد في سداد ديونهم، مما يقلل من فعالية الشمول المالي، يعود هذا غالباً إلى عدم توازن المعلومات؛ فالمؤسسات المالية غالباً ما تمتلك بيانات أكثر من العملاء، وقد تستغل هذه المعلومات أحياناً لتعظيم أرباحها على حساب المستهلك هذا الوضع قد يؤدي إلى ديون مفرطة وخسائر مالية، خاصةً للفئات محدودة الدخل. **(زهران، 2025، ص. 990).**

5.2.6 مؤشرات قياس الشمول المالي: عددت مقاييس الشمول المالي باختلاف المنظور والمنهجية التي تتبعها الدراسات في قياس أبعاد الشمول المالي ووفقاً لمنهجية المصرف الدولي، يتم قياس الشمول المالي من خلال مؤشرات رئيسة تشمل: امتلاك الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين. كما أشار مؤتمر مجموعة الربطة العالمية للشمول المالي (GPFI) المنعقد في لويس كابوس عام 2012، إلى أهمية هذه المؤشرات، واعتمد تحالف الشمول المالي (AFI) **ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس الشمول** المالي، وهي: استخدام الخدمات المالية، وجودة هذه الخدمات، والوصول إليها، وقد اتفق أعضاء الشبكة العالمية للتحالف على هذه المؤشرات، وقدموا توصية باعتمادها كإطار موحد لقياس الشمول المالي عالمياً. **(ياس ،2022، ص 42)**

حدد التحالف العالمي للشمول المالي مجموعة من الشروط والمبادئ الأساسية لضمان فعالية قياس مؤشرات الشمول المالي، والتي تشمل ما يلي:

- الاتساق ضمان اتساق القياسات مما يتيح رصد التطورات بدقة وتقييم فعالية السياسات المتبعة.
- التوازن من الضروري كلا من جانب العرض توفر الخدمات المالية والوصول إليها، وجانب الطلب (مدى استفادة الأفراد من هذه الخدمات).
- المرونة ضرورة مراعاة جانب الاقتصادي والاجتماعي عند قياس الشمول المالي لتحقيق نتائج واقعية وفعّالة، وملائمة لكل بيئة، وقد تم تقسيم مؤشرات

الشمول المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وفقًا لهذه المبادئ، لتسهيل عملية القياس وتحقيق نتائج دقيقة تعكس الواقع الفعلي للشمول المالي **(رشيد، 2022، ص16)**

6.2أقسام مؤشرات الشمول المالي:

- **الوصول للخدمات المالية:**

دعم البنية التحتية من خلال وجود بيئة تنظيمية محكمة تضمن كفاءة النظام المالي واستقراره وتطوير نظم الدفع والتسوية ذلك بتسهيل المعاملات المالية وزيادة كفاءتها، توفير قواعد بيانات شاملة ودقيقة لمعرفة احتياجات السوق وتوجيه الخدمات بشكل فعال، الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة لعزيز وصول الخدمات المالية، مما يفتح آفاقاً جديدة لإدماج شرائح أوسع من المجتمع **(أمين، إسماعيل، 2021، ص 9).**

- **جودة الخدمات والمنتجات المالية:**

يُعد تطوير خدمات ومنتجات مالية من الجوانب المهمة التي تلبي كافة احتياجات العملاء في تعزيز الشمول المالي، ومع ذلك فإن قياس هذا البعد لا يكون دائماً واضحاً، مما يجعل عملية قياسه تمثل تحدياً حقيقياً ولذلك، تتواصل الجهود لضمان جودة الخدمات المالية المقدمة وتحسين وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة، يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات مبنية على أدلة واضحة وموثوقة، تتعلق بطبيعة هذه الخدمات ومدى ملاءمتها لاحتياجات العملاء **(بدر، بلال، 2023، ص. 17)**

- **استخدام الخدمات المالية:**

يُعد استخدام الخدمات المالية أحد الأبعاد الأساسية لقياس مدى تحقيق الشمول المالي، ويُشير بشكل خاص إلى انتظام الأفراد في استخدام الحسابات المصرفية والخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة ويُقاس هذا البُعد من خلال نسبة عدد الأفراد الذين يستخدمون حساباتهم المصرفية بشكل دائم ومنتظم ويمكن الاستفادة

من ثلاثة مؤشرات رئيسة لتقييم هذا الاستخدام، وهي امتلاك خدمة مالية (مثل الحساب المصرفي)، والاحتفاظ بالمدخرات ضمن النظام المالي الرسمي، إلى جانب استخدام البيانات العالمية المتعلقة بالشمول المالي .**(جوني، مريمت، 2023، ص347)**

3 الإطار العملي للدراسة:

3.1منهجية وإجراءات الدراسة:

توافقاً مع طبيعة الدراسة والمنهج المتبع، تم استخدام أسلوب المسح الميداني، وهو أحد الأساليب الإجرائية ضمن المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للدراسة، جرى ذلك من خلال تصميم استمارة استبيان وُزعت على عينة الدراسة عملاء، بهدف تجميع البيانات الأولية، تحليلها إحصائياً، واختبار فرضية الدراسة وتفسيرها وكانت منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية على النحو الآتي:

3.1.1 مجتمع وعينة الدراسة: كوّنت الدراسة على فروع محددة وهي:

تكونت عينة الدراسة من عملاء المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت، بهدف استطلاع آرائهم حول مصادر التمويل الإسلامي والخدمات المالية المتاحة، تُمثل هذه الفئة العملاء المستهدفين من الخدمات المالية الإسلامية، وقد اقتصرت عينة الدراسة على فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت وهي: "المصرف التجاري الوطني، "مصرف الجمهورية، "مصرف الوحدة (الرئيس)، "مصرف الوحدة فرع الوكالة"، جاء هذا الاختيار لتشابه طبيعة وثقافة العمل بين هذه المصارف، نظراً لعدم إمكانية حصر كافة أفراد مجتمع الدراسة، اعتمدت الدراسة على أسلوب **العينة غير الاحتمالية الميسرة (Convenience Sampling)**.وقد تم اختيار هذا الأسلوب لسهولة تطبيقه وملائمته لطبيعة الدراسة، حيث تم جمع البيانات من العملاء وإجراء مسح شامل لهم، لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال توزيع استمارة استبيان الموزعة على زبائن المصارف المذكورة، وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع بلغ عددهم (425) مفردة من العملاء وقد تم استرداد 400 استمارة صالحة للتحليل، التي أُخضعت لاحقاً للمعالجة والتحليل الإحصائي بهدف تحقيق أهداف الدراسة.

3.1.2 أداة جمع البيانات (الاستبيان):

لتحقيق أهداف الدراسة، صُممت استمارة استبيان شاملة تغطي كافة جوانب المشكلة ومتغيراتها، احتوت هذه الاستمارة على جزأين: الأول مخصص للمعلومات العامة، والثاني لقياس الفرضية الرئيسة للدراسة.

القسم	المحتوى	عدد الفقرات
القسم الأول	البيانات الشخصية	-
القسم الثاني المتغير المستقل	التمويل الإسلامي	11 فقرة
القسم الثالث المتغير التابع	الشمول المالي	15 فقرة
المحور الأول	جودة الخدمات المصرفية	5 فقرات
المحور الثاني	سهولة الوصول إلى الخدمات المالية	5 فقرات
المحور الثالث	استخدام الخدمات المالية	5 فقرات
الإجمالي	عدد فقرات الاستبانة	26 فقرة

ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة (أو الفرضية)، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تقييم الفقرات جدول رقم (1) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

3.1.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

لغرض التحقق من صدق ودقة صياغة فقرات نموذج الاستبيان وسلامة العبارات المستخدمة فيه تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين (الصدق الظاهري) وهم أعضاء هيئة تدريس من كلية الاقتصاد بجامعة سرت قسم التمويل والمصارف؛ واستناداً إلى آراءهم وملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض الفقرات بما يناسب تساؤل وأهداف الدراسة.

بعد التأكد من صدق الأداة، كان من الضروري قياس مدى ثباتها، أي قدرتها على إعطاء نتائج متسقة ومستقرة لو طُبقت في ظروف مماثلة، لهذا الغرض، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لجميع محاور الدراسة، وكذلك للأداة ككل، وتشير الأدبيات الإحصائية إلى أن قيمة المعامل تُعتبر مقبولة إذا كانت أعلى من (0.70)، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح، دلّ ذلك على قوة ثبات مرتفعة.

جدول (1): نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

الرقم	المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	درجة الثبات
1	المتغير المستقل :التمويل الإسلامي	11	0.88	مرتفعة
2	المتغير التابع :الشمول المالي (بأبعاده الثلاثة)	15	0.91	مرتفعة جدًا
	-المحور الأول: جودة الخدمات المصرفية	5	0.82	مرتفعة
	-المحور الثاني: سهولة الوصول للخدمات المالية	5	0.79	جيدة
	-المحور الثالث: استخدام الخدمات المالية	5	0.85	مرتفعة
-	الدرجة الكلية للاستبانة	26	0.93	ممتازة

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة كانت مرتفعة وأعلى بكثير من الحد الأدنى المقبول. وقد بلغت قيمة الثبات للأداة ككل (0.93)، وهي درجة ممتازة تدل على الاتساق الداخلي القوي لفقرات الاستبيان. هذه النتائج تعزز الثقة في موثوقية البيانات التي تم جمعها، وتؤكد صلاحيتها للتحليل الإحصائي واستخلاص نتائج دقيقة تعكس واقع مجتمع الدراسة.

3.1.4 تحليل بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي المعروف بـ (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة.

3.1.5 **عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة:**

فيما يلي عرض لنتائج تحليل الإحصاء الوصفي للبيانات والذي يشمل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة المجيبين على فقرات الاستبيان.

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لبيانات القسم الأول للاستبانة:

أولاً: المتغيرات الديموغرافية

الجدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية (ن=400)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	240	60%
	أنثى	160	40%
	الإجمالي	400	100%
العمر	أقل من 25	50	12.5%
	من 25 إلى أقل من 40	180	45%
	من 40 إلى أقل من 60	140	35%
	60فأكثر	30	7.5%
	الإجمالي	400	100%
المؤهل العلمي	ثانوي	70	17.5%
	دبلوم عالي	100	25%
	بكالوريوس	190	47.5%
	ماجستير أو دكتوراه	40	10%
	الإجمالي	400	100%
سنوات التعامل مع المصرف	من 1 إلى أقل من 5 سنوات	120	30%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	160	40%
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	90	22.5%
	20سنة فأكثر	30	7.5%
	الإجمالي	400	100%
طبيعة العمل	موظف في القطاع الحكومي	200	50%
	موظف في القطاع الخاص	80	20%

	أعمال حرة	70	17.5%
	طالب	30	7.5%
	لا أعمل	20	5%
	الإجمالي	400	100%
مستوى الدخل (دينار ليبي)	من 300 إلى أقل من 500	40	10%
	من 500 إلى أقل من 1000	80	20%
	من 1000 إلى أقل من 2000	180	45%
	من 2000 إلى أقل من 3000	70	17.5%
	3000فأكثر	30	7.5%
	الإجمالي	400	100%

يُظهر تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة تركيبة متكاملة وملائمة تمامًا لموضوع الدراسة، حيث تشكل الفئات النشطة اقتصاديًا (بين 25 و60 عامًا) ما نسبته 80% من إجمالي المشاركين، مما يعني أن آراءهم تعبر عن الشريحة الأكثر طلبًا لخدمات التمويل والاستثمار، وتتعزز أهمية هذه العينة بارتفاع مستواها التعليمي، إذ أن 82.5% من أفرادها يحملون شهادة الدبلوم العالي فما فوق، وهو ما يفترض امتلاكهم القدرة على فهم وتقييم المنتجات المالية ويعزز من موثوقية إجاباتهم. يُضاف إلى ذلك أن 70% منهم يمتلكون خبرة مصرفية تزيد عن خمس سنوات، مما يعني أن آراءهم مبنية على تجربة عملية طويلة، كما أن كون نصف العينة (50%) من موظفي القطاع الحكومي، وهي الشريحة الأكثر استقرارًا وطلبًا لمنتجات التمويل، يجعلهم فئة محورية في تقييم مدى فعالية هذه المنتجات. ويكتمل هذا المشهد بتركّز النسبة الأكبر من العينة (45%) في شريحة الدخل المتوسط، وهي الفئة التي تمثل الهدف الأساسي لسياسات الشمول المالي. وبالتالي، فإن هذه الخصائص المتكاملة تجعل من عينة الدراسة أساسًا متينًا وواقعيًا يمكن الاعتماد عليه في استخلاص نتائج دقيقة حول دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

2. **نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

المتغير المستقل: التمويل الإسلامي

يحلل الجدول رقم (3) آراء عينة الدراسة حول محور التمويل الإسلامي، الذي يمثل المتغير المستقل في الدراسة، وذلك من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقراته.

الجدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور التمويل الإسلامي (ن=400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعد إجراءات تطبيق صيغة المرابحة أكثر بساطة ومرونة من وجهة نظر كل من المصرف والعملاء	4.43	0.55	1	مرتفع جدًا
2	النقص في المعرفة الكافية بمصادر التمويل الإسلامي يُعد عائقاً رئيسياً أمام انتشارها".	4.40	0.59	2	مرتفع جدًا
3	التزام صيغ التمويل بضوابط الشريعة وخلوها من الربا يساهم بفاعلية في استقطاب الأموال المدخرة وإعادة استثمارها	4.35	0.62	3	مرتفع
4	التمويل الإسلامي يساهم في الحد من الاستبعاد المالي	4.28	0.64	4	مرتفع جدًا
5	تمكن صيغ التمويل الخالية من الفائدة بالتشجيع على استقطاب الأموال	4.20	0.72	5	مرتفع
6	ضعفي الوعي بالصيغ والخدمات المالية المتاحة تقلل من احتمالية استخدامي لها.	4.18	0.71	6	مرتفع
7	يوجد تنوع واضح في مصادر التمويل والخدمات المقدمة	4.05	0.85	7	مرتفع
8	يغطي التمويل الإسلامي احتياجات شريحة أكبر من العملاء مقارنة بالتمويل الربوي التقليدي	3.88	0.94	8	مرتفع
9	يوفر المصرف منتجات مالية إسلامية كافية ومتنوعة لتلبية كافة احتياجاتي ومتطلبات العملاء	3.85	0.98	9	مرتفع
10	يشترط للحصول على التمويل تقديم ضمانات أو رهونات يقبلها المصرف	3.73	1.04	10	متوسط
11	تعد صيغة المرابحة الأكثر تفضيلاً وسهولة التعامل بها ووضوح شروطها مما يقلل من المخاطر المتوقعة	3.65	1.12	11	متوسط

	المتوسط العام	4.09	0.80	-	مرتفع

تكشف نتائج التحليل الوصفي لمحور التمويل الإسلامي عن تصور إيجابي عام لدى عينة الدراسة تجاه دوره وأهميته، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.09)، وهو ما يقع ضمن مستوى الموافقة المرتفع، هذا المؤشر العام يعكس قناعة العملاء بأن التمويل الإسلامي يمثل أداة فاعلة ومقبولة لتلبية احتياجاتهم المالية.

وعند التعمق في تفاصيل النتائج، يتضح أن بساطة الإجراءات التشغيلية للمرابحة (4.43): حصلت على أعلى متوسط، مما يؤكد أن المستجيبين يقرون بأن صيغة المرابحة تتميز بـ وضوح وسهولة في الإجراءات والتطبيق الالتزام الشرعي واستقطاب الأموال (4.35): يؤكد أن الالتزام الشرعي وخلو التمويل من الربا يُعد حافزاً قوياً وفعالاً في تعبئة الأموال المدخرة وإعادة توجيهها للاستثمار، ضعف الوعي بمصادر التمويل الإسلامي يقلل من استخدامها (4.40): جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثانية بقوة اتفاق عالية جداً، مما يشير إلى أن نقص المعرفة والتثقيف المالي هو العائق الأكبر والأكثر إلحاحاً الذي يواجه انتشار القطاع ،المساهمة في الحد من الاستبعاد المالي (4.28): وافق العملاء بدرجة مرتفعة جداً على أن التمويل الإسلامي يساهم في الحد من الاستبعاد المالي، مما يعكس إدراكهم للدور الاجتماعي والتنموي لهذه الصيغ ، فجوة التطبيق (3.85): حصلت فقرة "التزام صيغ التمويل بضوابط الشريعة وخلوها من الربا يساهم بفاعلية في استقطاب الأموال المدخرة وإعادة استثمارها" على ترتيب متأخر نسبيًا (التاسعة)، مما قد يشير إلى وجود فجوة بين المبدأ النظري والواقع التطبيقي في خدمة الشرائح الأكثر احتياجاً، كفاية وتنوع المنتجات (3.85) يوحي الترتيب المتأخر (التاسع) بأن العملاء يرون أن المصرف لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من التنوع والشمولية في المنتجات.

شروط التمويل (الضمانات والرهونات) (3.73) ويشير انخفاض المتوسط إلى أن شرط تقديم الضمانات يُنظر إليه على أنه إجراء أقل تفضيلاً، وقد يمثل حاجزاً أمام بعض العملاء.

ثانياً: المتغير التابع: الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي المتغير التابع في هذه الدراسة، وقد تم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي: جودة الخدمات المصرفية، وسهولة الوصول إليها، ومدى استخدامها وفيما يلي تحليل مفصل لآراء عينة الدراسة تجاه كل بُعد.

البُعد الأول: جودة الخدمات المصرفية

يقيس هذا البُعد مدى ثقة العملاء في الخدمات المقدمة وشعورهم بالرضا عن جودتها، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل استجابات العينة.

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد "جودة الخدمات المصرفية" (ن=400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يطبق المصرف قوانين تحمي العملاء وتساعدهم في الحصول على التمويل الإسلامي الملائم لاحتياجاتهم	4.33	0.66	1	مرتفع جدًا
2	يمكنك تقديم شكوى إلى إدارة المصرف إذا تعرضت لأي تصرف غير قانوني من موظفيها	4.25	0.74	2	مرتفع جدًا
3	سرعة الاستجابة وتلبية الخدمة بسرعة وكفاءة	4.05	0.85	3	مرتفع
4	يوفر المصرف معلومات وأنشطة لمساعدتك على فهم الخدمات المالية المقدمة	3.93	0.94	4	مرتفع
5	تعتبر تكلفة العمولات والخدمات المصرفية مقبولة لدى العملاء	3.80	0.97	5	متوسط
	المتوسط العام	4.07	0.83	-	مرتفع

يُظهر التحليل أن بُعد "جودة الخدمات المصرفية" حظي بتقييم مرتفع من قبل عينة الدراسة، بمتوسط حسابي عام بلغ .(4.07)هذا يعكس انطباعاً إيجابياً عاماً حول جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية. وتكشف النتائج عن نقاط قوة واضحة، حيث أن أهم عوامل الجودة من وجهة نظر العملاء تتركز في عنصري الثقة والأمان .فقد جاءت فقرة "تطبيق المصرف لقوانين تحمي العملاء" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.33) تلتها مباشرة "إمكانية تقديم الشكاوى" بمتوسط (4.25). إن هذا الشعور بوجود إطار تنظيمي يحمي حقوقهم وآليات واضحة للمساءلة يمثل حجر الزاوية في بناء علاقة مستدامة مع العملاء ويعزز من استعدادهم للاندماج في النظام المالي.

ولكن، على الرغم من هذا الجانب المشرق، تكشف النتائج أيضاً عن تحدٍ كبير يحد من تحقيق الشمول المالي الكامل، وهو تكلفة الخدمات .فقد حصلت فقرة "تكلفة العمولات مقبولة لدى العملاء" على الترتيب الأخير وبأدنى متوسط حسابي (3.80). هذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن التكلفة المرتفعة للخدمات المصرفية لا تزال تمثل حاجزاً رئيساً أمام العملاء،

خاصة الفئات ذات الدخل المحدود التي يستهدفها الشمول المالي وبالتالي يمكن القول إن المصارف نجحت في بناء الثقة ولكنها لم تنجح بعد في جعل خدماتها ميسورة التكلفة للجميع، مما يخلق مفارقة بين جودة الخدمة والقدرة على تحمل تكلفتها.

البُعد الثاني: سهولة الوصول للخدمات المالية:

يتناول هذا البُعد قدرة العملاء على الوصول إلى الخدمات المصرفية بيسر وسهولة، سواء عبر القنوات التقليدية أو الرقمية ويوضح الجدول رقم (5) نتائج هذا المحور.

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد "سهولة الوصول للخدمات المالية" (ن=400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يُساهم سلوك موظفي المصرف وحسن معاملتهم للعملاء في تسهيل حصولهم على الخدمات المناسبة	4.30	0.65	1	مرتفع جدًا
2	يُعد الموقع الإلكتروني للمصرف سهل التصفح، مما يسهل الوصول إلى التمويل المناسب	4.10	0.84	2	مرتفع
3	عدم توفرفروع للمصرف في المناطق القريبة مني يزيد من صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية	3.95	0.93	3	مرتفع
4	يمكنني الوصول بسهولة إلى حسابي من خلال وسائل إلكترونية (تطبيق، موقع، صراف) دون الحاجة لزيارة الفرع	3.85	0.98	4	مرتفع
5	يسهم الاكتظاظ داخل الفروع في تسهيل الوصول إلى الخدمات دون تأخير	3.48	1.09	5	متوسط
	المتوسط العام	3.94	0.90	-	مرتفع

حصل بُعد "سهولة الوصول للخدمات المالية" على متوسط عام بلغ (3.94)، وهو مستوى مرتفع ولكنه الأقل بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة، مما يشير إلى أن الوصول يمثل التحدي الأكبر أمام العملاء، اللافت في النتائج هو أن العنصر البشري يأتي على رأس العوامل المسهّلة للوصول، حيث احتلت فقرة "سلوك الموظفين وحسن معاملتهم" المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع جداً بلغ (4.30)، هذا يؤكد أن تجربة العميل داخل الفرع والتعامل الإيجابي مع الموظفين يلعبان دورًا حيويًا في تعويض أي صعوبات أخرى قد يواجها العميل، ويعزز من شعوره بالترحاب والقدرة على الحصول على الخدمة.

وتأتي القنوات الرقمية كعامل مساعد مهم، حيث حصلت سهولة تصفح "الموقع الإلكتروني" على تقييم مرتفع (4.10) ومع ذلك، تظهر النتائج أن الوصول المادي لا يزال يمثل عقبة كبيرة، فقد أقرت العينة بدرجة مرتفعة بأن "عدم توفر فروع قريبة" يزيد من صعوبة الوصول للخدمات (متوسط 3.95)، وتفاقم هذه المشكلة ظاهرة "الاكتظاظ داخل الفروع" التي حصلت على أدنى تقييم (3.48)، مما يدل على أنها عائق حقيقي وليست عاملاً مسهلًا. إذاً، الصورة التي ترسمها النتائج هي أن المصارف تمتلك واجهة بشرية ورقمية جيدة، لكنها تعاني من ضعف في البنية التحتية المادية (انتشار الفروع وإدارة الحشود)، وهذا الضعف يحد بشكل مباشر من قدرتها على الوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع، خاصة تلك التي تقطن في مناطق نائية أو التي لا تزال تعتمد على الفروع بشكل أساسي.

البُعد الثالث: استخدام الخدمات المالية:

يركز هذا البُعد على مدى فعالية العملاء في استخدام الخدمات المتاحة لهم والعوامل التي تشجع أو تعيق هذا الاستخدام. نتائج هذا المحور موضحة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد "استخدام الخدمات المالية" (ن=400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يسهل المصرف ويبسط الإجراءات المتعلقة بالخدمة	4.33	0.62	1	مرتفع جدًا
2	يحرص المصرف على تعليم العملاء كيفية استخدام أي خدمة مالية قبل عرضها	4.25	0.71	2	مرتفع جدًا
3	يقوم المصرف بتقديم خدمات جديدة كل فترة	4.05	0.85	3	مرتفع
4	يوفر المصرف دليل استخدام للخدمات المصرفية للعملاء الجدد وباستمرار	3.88	0.97	4	مرتفع
5	تشجع الرسوم المصرفية على استخدام الخدمات المصرفية الخاصة	3.73	1.06	5	متوسط
	المتوسط العام	4.05	0.84	-	مرتفع

حقق بُعد "استخدام الخدمات المالية" متوسطاً عامًا مرتفعاً بلغ (4.05)، مما يدل على أنه بمجرد أن يتمكن العميل من الوصول إلى الخدمة، فإنه يجدها قابلة للاستخدام بشكل

جيد. وتؤكد النتائج بقوة ما تم التوصل إليه في محور التمويل الإسلامي، حيث أن "تبسيط الإجراءات" هو المحفز الأول للاستخدام، إذ جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى بمتوسط (4.33). هذا الترابط يعزز فكرة أن "السهولة" هي كلمة السر في تشجيع العملاء على تبني الخدمات المالية، سواء كانت إسلامية أم تقليدية.

ويأتي في المرتبة الثانية مباشرة عامل "التثقيف المالي"، حيث يرى العملاء أن المصرف يحرص على تعليمهم كيفية استخدام الخدمات (متوسط 4.25). هذه النتيجة إيجابية للغاية، لأنها تظهر أن المصارف تدرك مشكلة ضعف الوعي (التي أبرزتها نتائج المتغير المستقل) وتعمل على معالجتها، وهو ما يسهم بشكل مباشر في تمكين العملاء وزيادة قدرتهم على الاستفادة من المنتجات المتاحة. ومع ذلك، يظهر عامل "الرسوم المصرفية" مرة أخرى كعائق رئيس، حيث حصلت الفقرة المتعلقة به على أدنى تقييم (3.73)، مما يعني أن الرسوم لا تشجع على الاستخدام بل قد تحد منه. هذا التكرار لمشكلة التكلفة عبر محوري الجودة والاستخدام يؤكد أنها ليست مجرد انطباع عابر، بل هي قضية جوهرية تؤثر على تجربة العميل في مختلف مراحلها.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

1.اختبار الفرضية الرئيسية

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لدى عملاء المصارف التجارية في مدينة سرت عند مستوى دلالة.($\alpha \leq 0.05$)

الجدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي

المتغير التابع	R	R^2	درجات الحرية	Fالمحسوبة	Sig	βt المحسوبة	Sig
الشمول المالي	0.728	0.530	(1, 398)	448.55	0.000	0.728	21.18	0.000

تُظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط .0.728 (R)

والأهم من ذلك، يوضح معامل التحديد (R^2) أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 53%من التغيرات الحاصلة في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة وقوية جدًا.

وقد أثبتت النتائج معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 448.55، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل بكثير من المستوى المعتمد (0.05).

كما يؤكد معامل الانحدار (β) البالغ 0.728 وجود أثر إيجابي وجوهري للتمويل الإسلامي على الشمول المالي.

بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية التي تنص على "وجود دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي."

تتفق هذه النتيجة المحورية بشكل كامل مع ما توصلت إليه غالبية الدراسات السابقة. فهي تدعم بقوة نتائج دراسة أبو سنينة وزائد (2024) التي أكدت وجود دور ملموس للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في البيئة الليبية، وتتوافق مع دراسة حنان والطاوس (2021) التي أبرزت دوره في استقطاب الفئات المستبعدة في الجزائر، كما أنها تنسجم على المستوى الكلي مع نتائج دراسة فؤاد وياسمينة (2023) التي أظهرت الدور الفعال للمصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي عبر عدد من الدول الإسلامية.

2.اختبار الفرضيات الفرعية

أ. الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تعزيز جودة الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء المصارف التجارية.

الجدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على جودة الخدمات المصرفية

المتغير التابع	R	R^2	درجات الحرية	Fالمحسوبة	Sig	β	tالمحسوبة	Sig
جودة الخدمات المصرفية	0.689	0.475	(1, 398)	360.20	0.000	0.689	18.98	0.000

تشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يفسر 47.5%من التباين في جودة الخدمات المصرفية، وهي نسبة مرتفعة تدل على تأثير قوي. وقد أثبتت قيمة (F) المحسوبة البالغة 360.20معنوية النموذج إحصائياً.

يتم رفض الفرضية، مما يؤكد وجود دور إيجابي ومؤثر للتمويل الإسلامي في تحسين جودة الخدمات المصرفية. تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أبو سنينة وزائد (2024) التي أشارت صراحة إلى أن التمويل الإسلامي يحسن من جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

ب. الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تحسين سهولة الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة لعملاء المصارف التجارية.

الجدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على سهولة الوصول للخدمات المالية

المتغير التابع	R	R^2	درجات الحرية	F المحسوبة	Sig	β	t المحسوبة	Sig
سهولة الوصول للخدمات المالية	0.651	0.424	(1, 398)	292.93	0.000	0.651	17.11	0.000

توضح النتائج أن التمويل الإسلامي قادر على تفسير **42.4%**من التغير في متغير سهولة الوصول للخدمات المالية. ورغم أنها النسبة التفسيرية الأقل بين الأبعاد الثلاثة، إلا أنها لا تزال مرتفعة وذات دلالة إحصائية عالية كما تؤكد قيمة (F) المحسوبة البالغة .**292.93**

يتم **رفض الفرضية**، مما يثبت أن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تسهيل وصول العملاء للخدمات المالية. هذه النتيجة تتناغم مع دراسة **حنان والطاوس (2021)** التي أكدت أن صيغ التمويل الإسلامي تسهل الوصول للخدمات خاصة للفئات المستبعدة طوعاً، كما تدعمها بشكل غير مباشر دراسة **الجويني وقندور (2021)** التي ربطت بين تطور التمويل الإسلامي وزيادة نقاط الوصول الرقمية (أجهزة الصراف).

ج. الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي في تمكين استخدام الخدمات المالية المقدمة لعملاء المصارف التجارية.

الجدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار لأثر التمويل الإسلامي على استخدام الخدمات المالية

المتغير التابع	R	R^2	درجات الحرية	F المحسوبة	Sig	β	t المحسوبة	Sig
استخدام	0.704	0.496	(1, 398)	391.64	0.000	0.704	19.79	0.000

الخدمات المالية								

تُظهر النتائج أن للتمويل الإسلامي قدرة تفسيرية قوية تبلغ 49.6%في التأثير على استخدام العملاء للخدمات المالية. وتؤكد قيمة (F) المحسوبة البالغة 391.64على قوة وأهمية هذا النموذج.

يتم رفض الفرضية، مما يؤكد أن التمويل الإسلامي يعتبر محفزاً أساسياً لتشجيع العملاء على استخدام الخدمات المالية. تتوافق هذه النتيجة مع التحليل الوصفي الذي أظهر أن بساطة إجراءات التمويل الإسلامي هي أهم عامل يشجع على الاستخدام، كما تتفق مع نتائج دراسة أبو سنينة وزائد (2024) التي أكدت دور التمويل الإسلامي في تحسين استخدام الخدمات.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

استنادًا إلى نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. أثبتت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود أثر إيجابي وقوي وذي دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على الشمول المالي، حيث أوضح معامل التحديد (R^2) أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 53% من التغيرات في مستوى الشمول المالي لدى العينة، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تعكس الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، وتدعم هذه النتيجة الإحصائية القناعة النظرية بأن المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، مثل تجنب الفائدة والمشاركة في المخاطر، تجعله أداة فعالة لجذب شرائح جديدة من المجتمع للنظام المالي الرسمي.
2. كشف التحليل الوصفي أن العامل الأهم من وجهة نظر العملاء في تفضيل صيغ التمويل الإسلامي، وتحديداً المرابحة، هو "بساطة الإجراءات ومرونتها"، هذا يشير بوضوح إلى أن العملاء يبحثون عن السهولة في الإجراءات تمثل جسراً مباشراً نحو الشمول المالي.

3. على الرغم من القبول المرتفع لمبادئ التمويل الإسلامي، لكن "ضعف الوعي بمصادر التمويل الإسلامي يقلل من استخدامها، فبينما تمتلك المصارف منتجاً فعالاً، فإن غياب التثقيف المالي الكافي يحول دون وصول هذا المنتج إلى كامل جمهوره المستهدف، مما يحد من أثره في تعزيز الشمول المالي.
4. أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية أن للتمويل الإسلامي تأثيرا إيجابياً وقوياً على جميع أبعاد الشمول المالي، ولكنه كان الأقوى في تفسير التغيرات في بُعد "استخدام الخدمات المالية" (بنسبة 49.6%)، يليه بُعد "جودة الخدمات المصرفية" (بنسبة 47.5%)، ثم بُعد "سهولة الوصول للخدمات" (بنسبة 42.4%). هذا التدرج يدل على أن التمويل الإسلامي يساهم في تحسين جودة الخدمات ينجح بشكل كبير في تشجيع العملاء على استخدامها.
5. كشف ترتيب أبعاد الشمول المالي أن العملاء يعطون الأهمية الكبرى لبُعد "جودة الخدمات المصرفية" وهذا يؤكد أن الشعور بالأمان والثقة هو أساس العلاقة المصرفية، بينما جاء بُعد "سهولة الوصول للخدمات المالية" في المرتبة الأخيرة (بمتوسط 3.94)، مما يجعله التحدي الأبرز والعقبة الرئيسية أمام تحقيق شمول مالي أوسع.
6. أظهرت النتائج بشكل قاطع أن "سلوك الموظفين وحسن معاملتهم" هو العامل الأكثر أهمية في تسهيل وصول العملاء للخدمات، تكررت مشكلة "تكلفة العمولات والرسوم المصرفية" كعائق أساسي، حيث حصلت على أدنى تقييم في كل من بُعدي الجودة والاستخدام.

التوصيات:

1. لمواجهة مشكلة ضعف الوعي التي تمثل الحاجز الأكبر، يُوصى بتصميم برامج تثقيفية تتجاوز الإعلانات التقليدية، تشمل هذه البرامج ورش عمل مبسطة إرشادية بلغة سهلة، وإنتاج محتوى رقمي يشرح آلية عمل المنتجات الإسلامية

بشكل عملي، يمكن للمصارف أيضاً التعاون مع المؤسسات والجامعات للوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً.

2. توصي الدراسة بأن تتبنى المصارف "سهولة الإجراءات" كفلسفة عمل أساسية يجب مراجعة جميع دورات الإجراءات للمنتجات الأخرى، وتقليل المتطلبات الورقية، وتسريع عمليات الموافقة.
3. دراسة التوزيع الجغرافي للفروع وتحديد "المناطق المحرومة مصرفيا، والنظر في بدائل منخفضة التكلفة مثل نقاط الخدمة المصغرة، وتطوير تطبيقات هاتفية سهلة الاستخدام وموثوقة وآمنة.
4. يجب تكثيف برامج التدريب التي لا تركز فقط على الجوانب الفنية للمنتجات، بل تشمل مهارات التواصل، والتعاطف، وحل المشكلات يجب تمكين الموظفين ليكونوا مرشدين ماليين لعملائهم، قادرين على شرح المنتجات المعقدة بأسلوب بسيط، مما يبني الثقة ويسهل على العملاء اتخاذ قرارات مالية سليمة.
5. توصي الدراسة بضرورة قيام المصارف بمراجعة شاملة لهيكل الرسوم والعمولات وهوامش الربح، يجب دراسة إمكانية تقديم خدمات بتكاليف مخفضة للشرائح ذات الدخل المحدود.
6. لمعالجة الفجوة الملحوظة في توفير منتجات مخصصة لذوي الدخل المحدود، يُوصى بأن تتجاوز المصارف التركيز على المرابحة تتجه نحو منتجات التمويل بالمشاركة أو المضاربة لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، أو إطلاق صيغ تمويل خاصة بالحرفيين والمزارعين، مما يساهم بشكل مباشر في التمكين الاقتصادي لهذه الفئات وتحقيق أعمق مستويات الشمول المالي.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. طاهر قانة (2018)" المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للأملاك الوقفية" دار الخليج.
2. عبد اللطيف حمزة القراري (2016)" المصارف الإسلامية" النظرية والتطبيق، .books Google.
3. صادق راشد الشمري (2022)" خدمات الصيرفة الإسلامية، الجزء الخامس، عمّان، الأردن، دار اليازوري.
4. محمد أحمد أمينة الأفندي (2020)" الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي" عمّان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي.
5. صادق راشد الشمري (2022)" العمل المصرفي الإسلامي وأساسياته، مجلد 1، عمّان، الأردن، دار اليازوري.
6. عادل المبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم (2025)" مبادئ تمويل الإدارة المالية من منظور إسلامي" الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي.
7. محمد صالح الكردي (2023)" صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية" الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي.
8. صلاح الدين محمد الإمام، صادق راشد الشمري، إحسان صادق راشد (2020)"الشمول المالي" الميزة التنافسية تجارياً محلياً ودولياً، عمّان، الأردن، دار اليازوري.
9. معاوية فهد داود القواسمي (2025)" التحول الرقمي في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في دولة فلسطين، عمّان، الأردن، دار جنان للنشر.
10. لطفي بن حمادي سعد العمدوني (2025)" التركيب في العقود ومنتجات التمويل الإسلامي: دراسة فقهية تأصيلية" الطبعة الأولى، الولايات المتحدة، الأكاديمية TASQ.
11. أحمد محمد محمود نصار (2022)" المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية" دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

12. إدريس بن عمر المانع (2021). الاستثمار والتطبيقات في المصارف الإسلامية، الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي.
13. محمد الفاتح محمد بشير المغربي (2020) إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، القاهرة، مصر المنهل الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
14. علي السيد إسماعيل (2020) مصادر توفير السيولة في المصارف الإسلامية، الإسكندرية، مصر دار التعليم الجامعي.
15. سامي القزاز (2018) الشمول المالي في مصر وأثره على تحقيق التنمية المستدامة. Elgohary.

16. ثانياً: المجلات العلمية

17. دريد حنان، غريب الطاوس (2021) "دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.
18. رمضان عبد الوهاب أبو سنينة، محمد عقيل زائد (2024) "دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين" مجلة جامعة الزيتونة، العدد 28.
19. جمال الجويني، عبد الكريم قندور (2021) "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية" صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
20. عثمانية فؤاد، عمامرة ياسمينة (2023) "دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 33.
21. يونس صوالحي (2023) "تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي، الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية "مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 14، العدد 1.

22. مها خليل شحادة، عامر يوسف العتوم (2021) "التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي". مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2.
23. حمد أبو بكر الطاهر عبد الرحمن، محمد تقي الدين محمد، محمد شهيد محمد نوح (2025) "دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة في ليبيا، دراسة تحليلية"، المجلة العالمية للدراسات الإسلامية – القناطر، المجلد 34، العدد 2.
24. فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري (2016) "أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة بالاقتصاد الإسلامي". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدل الاقتصادي، العدد 32، ص. 221.
25. رشيد خميلي (2022) "واقع وآفاق الشمول المالي في البلدان العربية". مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 2.
26. آمين عويسي، إسماعيل مومني (2021) "منصات التمويل الإسلامي الذكية: أداة مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي". مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد 2.
27. محمد بدر خلافة، بلال بوبلوطة (2023) "واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجيته وتعزيزه". مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 1.
28. محمد سعدوني محروس (2021) "الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة". مجلة البحوث، المجلد 52، العدد 4.
29. صفاء سلطان، محمد عدنان بن ضيف (2024) "متطلبات رقمنه التمويل الإسلامي على التكنولوجيا المالية مع الإشارة إلى بعض الدول العربية وماليزيا"، المجلة الاقتصادية المالية المصرفية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 1.
30. سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود السيد (2021) الشمول المالي المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد 1.

31. هيثم عيسى عليوه زهران (مارس 2025) "دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية"، دراسات القانونية، المجلد 11، العدد 1.

32. صونيا جوني، عديلة مريمت (2023) دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة حالة البحرين. مجلة البحوث الاقتصادية والمناجمنت، المجلد4، العدد (1).

33. ثالثاً: الرسائل العلمية

34. حسني عبد العزيز يحيى (2009) صيغ التمويل الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل. رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

35. مصطفى نزار ياس (2022) مؤشرات الشمول المالي وآثارها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة.

36. سيف هاشم صباح الفخري (2009) صيغ التمويل الإسلامي. رسالة ماجستير، جامعة حلب. عمّان، الأردن، دار الفكر القرآني للنشر2020.

37. مصطفى نزار ياس،" (2022) مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي" التكنولوجيا المصرفية متغيرًا تفاعليًا، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق.

رابعاً: المراجع الأجنبية

38. Doğan Delil Gültekin ،Hossam al Din Ibrahim (2021) "Malezya'da İslami Finans: Murabaha Örneği / Islamic Finance in the Malaysian Experience: Murabaha as a Model". İlahiyat.6 المجلد .